



العلاقات الأردنية - المصرية (١٩٧٠-١٩٧٩م)

أ.م. د. أحمد محمود علو السامرائي

جامعة سامراء - كلية التربية

م. سما سليمان علي الجبوري

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

المُلخَص

كانت العلاقات الأردنية- المصرية في عهد الرئيس أنور السادات يسودها التوتر إلى حد ما بسبب انفراد الرئيس أنور السادات باتخاذ القرارات المهمة ووقوف الحكومة المصرية بحزم ضد الرغبة الأردنية في تأدية دورهم في القضية الفلسطينية ومحاولة إبعادها عن التأثير في الساحة الفلسطينية، وكان موقف الملك حسين بن طلال رافضاً لسياسة الرئيس أنور السادات المنفردة والتي تؤثر على الوحدة العربية وتضر بالقضية الفلسطينية، ولم تنجح كل المساعي التي بذلها الملك حسين في الوصول إلى تفاهم مشترك مع الرئيس السادات الذي قرر العمل بمفرده، إذ قام بزيارة الكنيست الإسرائيلي وسط ذهول الوطن العربي شعوبه وقادته، واستاء الشارع الأردني من خطوة الرئيس السادات في تقديم المزيد من التنازلات والاستمرار في السياسة الانفرادية التي انتهجها في حينه، وفي نهاية المطاف واستجابة لمقررات قمة بغداد العربية في تشرين الثاني ١٩٧٨م قام الأردن بسحب سفيره من القاهرة في آذار ١٩٧٩م، وأعلن رسمياً عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر في الأول من نيسان ١٩٧٩م بسبب خروج مصر عن الإجماع العربي.



Jordanian-Egyptian Relations (1970-1979 A.D.)

**Asst. Prof. Ahmed Mahmood Alaw Al-Samarrai (Ph.D.)
Samarra University - College of Education**

**L. Suha Sulaiman Ali Al-Jubouri
Tikrit University
College of Education for Humanities Sciences**

Abstract

The Jordanian– Egyptian relations during the reign of president Anwar Al-Sadat were somewhat tension because of president Anwar Al-Sadat's unilateral decision to take important decisions and the Egyptian government's firm standing against the Jordanian desire to perform their role in the Palestinian case and to try taking away it from Palestinian field.

King Hussein did not succeed in reaching a common understanding with President Sadat, who decided to work on his own. He visited the Israeli Knesset and this action amidst the astonishment of the Arab nation and its leaders and the Jordanian public's disgust with President Sadat's move to make further concessions and continue the unilateral policy he pursued at the time. In the end, in response to the decisions of the Baghdad Arab summit in November 1978, Jordan withdrew its ambassador from Cairo in March 1979 and officially announced the severance of diplomatic relations with Egypt on April 1, 1979 because of Egypt's departure from the Arab meeting.

المقدمة:

تتفرد المملكة الأردنية الهاشمية بطبيعة تطوراتها السياسية الداخلية والخارجية، متأثرة في ذلك بالعديد من العوامل، يعود أهمها إلى موقعها المتاخم للأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ يحتدم الصراع العربي - الإسرائيلي، والصعوبات التي تحملها الأردن في سبيل تحقيق دورها المركزي في خدمة قضية العرب الأولى، ولذلك نلاحظ أن الملك حسين كان يسعى جاهداً من أجل السلام بين الدول العربية وحل القضية الفلسطينية ومن أجل ذلك كان لابد من توطيد العلاقات الأردنية - المصرية لتحقيق تلك الأهداف، وكانت العلاقات الأردنية - المصرية توصف بأنها متقاربة أحياناً ومتباعدة تارة أخرى ولاسيما في عهد الرئيس أنور السادات الذي سار على سياسة ترتكز أساساً على تحقيق مصالح مصر المباشرة، وتأثرت بفهمه وتقديره للارتباطات الإقليمية والدولية التي تخدم بشكل أكثر هذه المصالح، فإن الرئيس أنور السادات كان يرى أن الاهتمامات والمصالح المصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية، فهو كان يرى أن مصر بمكانتها مؤهلة لأن تقود العالم العربي، لذلك كان يطلق على عقد السبعينيات في الشرق الأوسط اسم عقد السادات نظراً للعديد من المبادرات التي أطلقها الرئيس أنور السادات بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، والتي أثرت على تطورات السياسة العربية والدولية خلال ذلك العقد.

فُسم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، تناولت هذه المباحث تطور العلاقات الأردنية - المصرية في عهد الرئيس أنور السادات وكيف كانت العلاقات قبل حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م وكيف أصبحت العلاقات الأردنية - المصرية عند عقد مؤتمر القمة العربية في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٤م وكيف تأثرت العلاقات بين البلدين بعد زيارة الرئيس أنور السادات إلى إسرائيل وتأزم العلاقات الأردنية المصرية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وسحب السفارة الأردنية من مصر وقطع العلاقات مع مصر.

المبحث الأول

العلاقات الأردنية- المصرية قبل حرب تشرين الأول ١٩٧٣م

أدى تصاعد العمليات الفدائية على مدن شمال الأردن إلى تصميم الحكومة الأردنية على حماية السلطة الشرعية، والسيطرة على الوضع الأمني، وإعادة الاستقرار والأمنية للبلاد، وإنهاء حالة ازدواجية السلطة في الأردن بعد أن كسبت القيادة الأردنية الغالبية العظمى من الشعب لصالح النظام السياسي الملكي، وتمكنت القوات الأردنية في نهاية شهر تموز من هزيمة الفدائيين وخراجهم نهائياً من الأراضي الأردنية إلى سوريا ولبنان، ونجم عن هذه الأحداث تأزم العلاقات الأردنية- العربية، مما دفع الكثير من الدول العربية إلى قطع علاقاتها مع الأردن من قيام مجزرة أيلول الأسود ١٩٧٠م^(١)، إلا إن مصر بقيت على علاقتها الرسمية حتى استلم السادات^(٢)، رئاسة مصر، ولأجل قطع العلاقات مع الأردن وجد الرئيس أنور السادات سبباً وجيهاً يتعلق بالمصلحة الخاصة، ففي تلك المدة كانت هناك مفاوضات بين مصر وإسرائيل بشأن منطقة سيناء، وليبعد الفلسطينيين عن تلك المفاوضات لجأ الرئيس أنور السادات إلى التعاون مع الأردن ودعمه له أفضل من الوقوف في وجه النظام الأردني، لذلك أطلق سراح المتسببين في اغتيال وصفي التل^(٣)، المسجونين في السجون المصرية وهم من أعضاء المنظمات الفلسطينية، وطلب منهم الرحيل إلى لبنان ليكونوا تحت حماية منظمة التحرير الفلسطينية، ثم عمد إلى شجب خطة الملك حسين^(٤)، الخاصة بمشروع المملكة المتحدة، والمتضمنة جمع الضفتين الشرقية والغربية بنظام فدرالي، والتي كان الملك يعمل عليها في آذار ١٩٧٢م، وكان نتيجة لكل ذلك أن قطعت مصر علاقاتها مع الأردن في نيسان ١٩٧٢م^(٥).

بقي الأردن دولة لا يمكن تجاهلها في المنطقة عندما تلوح بالأفق علامات لأحداث تحصل وقرارات يجب أن تتخذ هذا ما حصل قبل حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م^(٦).

ففي أيلول عام ١٩٧٣م عمل السادات على إعادة علاقات مصر الدبلوماسية مع الأردن بعد انقطاعها لسبعة عشر شهراً وذلك خلال اللقاء الذي جمعه الملك حسين والرئيس حافظ الأسد^(٧)، في ١٠ أيلول ١٩٧٣م، الذي ترتب عليه أيضاً المصالحة بين الأردن وسورية وإعادة العلاقات بينهما^(٨).

مثل ذلك الاجتماع جزءاً من سياسة الرئيس أنور السادات العامة خلال المرحلة التي سبقت حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، إذ كان ينتهج سياسة تطوير العلاقات وتحسينها مع الدول العربية جميعها بمختلف انظمتها دون تفریق، وسوغ الرئيس أنور السادات تلك السياسة بالحاجة إلى تكوين جبهة عربية عريضة لمواجهة العدوان الإسرائيلي^(٩).

في الوقت الذي اجتمع القادة الثلاثة في أيلول ١٩٧٣م فقد كان الرئيس أنور السادات والرئيس حافظ الأسد يخططان لشن هجوم على إسرائيل بعد عدة شهور، لكن خططهما بقيت سرية ولم يكشف عنها للملك حسين، ومع ذلك فقد ألحاح إلى بعض من خططهما عندما طلب السادات من الملك حسين الشروع فوراً بنقل قوات من الأردن إلى الحدود مع إسرائيل^(١٠).

وقال إن مهمة الجيش الأردني هي حماية الجناح الجنوبي للجيش السوري للحيلولة دون قيام الجيش الإسرائيلي بتوجيه ضربة للجيش السوري عبر الأراضي الأردنية حتى إن الملك حسين أخبرهم أنه لا يستطيع المشاركة في الحرب ولكنه على استعداد لتقديم المعونة^(١١).

وعندما بدأت الحرب في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م شعر الملك حسين أن موقفه صعباً ومحرجاً في الوقت نفسه، فلم يكن يحبذ وقوفه محايداً بينما القوات السورية والمصرية تقاتل عدواً مشتركاً، ومن جهة أخرى فقد شعر بالإهانة عندما لم يمنحه الرئيسان الأسد والسادات ثقتهما عندما كانا يخططان لذلك الهجوم، ومع ذلك أرسل مستشاره السياسي عامر خماش في تشرين الأول ١٩٧٣م برسالة إلى الرئيس أنور السادات يخبره فيها أنه من غير الحكمة أن يتدخل الأردن في الحرب دون دعم جوي كافٍ، ومنذ ذلك الوقت أخذ السادات يضع الأردن في حساباته^(١٢).

وعندما وجد الأردن الوضع العسكري السوري يتدهور ومحاولات السوريين الفاشلة ليحوزوا على الجولان تحرك اللواء المدرع ٤٠ الأردني لتدعيم الجبهة السورية التي بدأت بالتصدع^(١٣).

وكما هو الحال بالنسبة لسورية فقد ساهمت مشاركة الأردن في حرب تشرين الأول ١٩٧٣م في تحسين نسبي لجو العلاقات مع مصر، ومع ذلك فلم تدعم مصر المطالب الأردنية في مؤتمر جنيف للسلام الذي عقد في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣م، والتي كان أهمها استعادة السيادة الأردنية على الضفة الغربية وفصل القوات الأردنية عن القوات الإسرائيلية، فقد كان يبدو أن الغرض الأساسي من المؤتمر هو توفير الغطاء الدبلوماسي اللازم للتوصل إلى اتفاق مصري إسرائيلي لفصل قواتهما والتوصل إلى تسوية شاملة بينهما، لذلك قبل أن تبدأ اجتماعات المؤتمر رفض إسماعيل فهمي^(١٤) رئيس الوفد المصري، التنسيق مع زيد الرفاعي^(١٥) رئيس الوفد الأردني، ولم يتبادل معه كلمة واحدة خلال المؤتمر بل إنه أشار خلال خطابه في المؤتمر إلى أن الضفة الغربية كأرض فلسطينية، مما كان يعني ضمناً نفي حق الأردن في تمثيل الفلسطينيين، لذلك شعر الأردن بأن المؤتمر لم يكن إلا خدعة إسرائيلية - مصرية انطلقت على الأردنيين ولاسيما عندما خرج الأردن منه خالي الوفاض^(١٦)، بينما خرجت مصر وقد توصلت إلى اتفاقية لفصل قواتها عن قوات إسرائيل التي تم الإعلان عنها بعد أقل من شهر واحد من المؤتمر في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤م^(١٧).

وفي حقيقة الأمر لم تكن مصر مستعدة حتى تسمع المطالب الأردنية وكان جل اهتمام الوفد المصري هو الحصول على فصل للقوات بين إسرائيل ومصر، ويرى كيسنجر (Kissinger)^(١٨)، أن مصر كانت تخشى من احتمال كون المطالب الأردنية مدعاة لوضع العراقيل أمام تحقيق الهدف المصري^(١٩)، وبينما كان هذا هو حال المشاحنات الأردنية- المصرية خلال مؤتمر جنيف، فإن الأمر بالنسبة للآخرين كان مختلفاً عندما يؤكد كيسنجر قائلاً: "إن مؤتمر جنيف لم يكن إنجازاً بحد ذاته، بقدر ما يكفينا أنه وللمرة الأولى يجلس وفد أردني عالي المستوى مع وفد مصري شبيه به على نفس الطاولة التي يجلس عليها الإسرائيليون"^(٢٠).

المبحث الثاني

علاقة الأردن بمصر خلال مؤتمر القمة العربية في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٤م

عندما عقد مؤتمر القمة العربية في الرباط في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٤م، وقفت مصر بحزم ضد الرغبة الأردنية ببسط السيادة الأردنية على الضفة الغربية، وليس هذا فحسب بل صوت السادات مع القرار الذي اتخذته المؤتمر بعد منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، ولم يكن أمام الملك حسين سوى الالتزام بقرار القمة، لكنه لم يكن يرغب أن يدفع الثمن الشعب الفلسطيني الذي يعاني أصلاً من الاحتلال، لذلك أعلن أن الأردن سيواصل إدارته ومساندته للضفة الغربية وسكانها، وعلى الرغم من التصفيق الذي تلى حديثه إلا أنه عدّ قمة الرباط هزيمة له على الصعيد السياسي، وحقيقة الأمر أن هناك ما يشير إلى اتفاق بين الرئيس أنور السادات وكيسنجر لدعم اتجاه تمثيل الفلسطينيين أنفسهم بأنفسهم، لذلك تزعم السادات المطالبة بهذا خلال المؤتمر^(٢١).

وترى وزارة الخارجية الإسرائيلية أن السادات كان يريد أن يبعد الأردن عن أي تأثير على القضية الفلسطينية في المستقبل حتى لا يؤدي الأردن دوراً أساسياً في أي عملية تسوية سلمية في المستقبل يكون الفلسطينيون طرفاً فيها^(٢٢).

ومع ذلك فقد حافظ الملك حسين على درجة من الوفاق مع مصر فقام عام ١٩٧٤م بزيارتين إلى مصر، وفي أيار من العام التالي قام الرئيس أنور السادات بزيارة إلى الأردن هي الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس مصري لذلك اكتسبت الزيارة معنىً خاصاً، فضلاً عن أنها جاءت في نطاق سياسة الوفاق التي عمت بين الدول العربية أثر حرب تشرين ١٩٧٣م فقبول السادات بالترحيب على المستوين الرسمي والشعبي وأطلق عليه لقب (بطل العبور)، إذ كان ما يزال حياً في الأذهان دوره الكبير في تلك الحرب التي ردت للعرب اعتبارهم، وألقى الرئيس أنور السادات خطاباً نوه فيه بمواقف الأردن البطولية^(٢٣)، لكن ذلك الوفاق الشكلي الذي كانت

تشديد به وسائل الإعلام وبراءه المواطن البسيط، لم يكن يعني أن العلاقات كانت وثيقة بين الأردن ومصر، ولا يعني أن عوامل الثقة كانت متوفرة بل على العكس من ذلك، لأن السادات قد بدأ في نهج أسلوب جديد في التعامل مع القضايا العربية ذات الاهتمام المشترك عبر عنه بلسانه عندما قال للملك حسين (سأباشر مسؤولياتي بنفسي) فقد صادف عام ١٩٧٧م أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter)^(٢٤)، كان يعمل على عقد الدورة الثانية لمؤتمر جنيف بمشاركة الاتحاد السوفيتي وكل أطراف النزاع العربي- الإسرائيلي، وبينما كان الرئيس أنور السادات يفضل أن تكون هناك وفود منفصلة تمثل العرب، إلا أن الملك حسين كان يرى أن تمثيل العرب في حال انعقاد المؤتمر يتم بوفد عربي موحد ينقسم إلى لجان للموضوعات، تعالج كل منها موضوعاً معيناً^(٢٥).

لذلك قام بجولة على عواصم الدول العربية ساعياً لتشكيل جبهة موحدة، وعندما وصل القاهرة وكان بمعيته رئيس الحكومة مضر بدران^(٢٦)، لم يكن الرئيس أنور السادات مستعداً للتشاور بشأن ذلك الأمر، فعرض عليه الملك الاستفادة من تجربته في التعامل مع الإسرائيليين، لكن السادات لم يبد أي اهتمام يعرض للملك الأردني^(٢٧).

وأشار مضر بدران إلى أن الرئيس أنور السادات اعترض على فكرة الملك حسين قائلاً: "لن أقبل أن أكون تحت قيادة بعثيين في وفد واحد"، في إشارة إلى سورية، فكان رد بدران ألم تكن تعلم خلال حرب تشرين ١٩٧٣م أن الأسد كان بعثياً^(٢٨).

المبحث الثالث

زيارة السادات لإسرائيل وأثرها على العلاقات الأردنية- المصرية

لم تنجح مساعي الملك حسين في الوصول إلى تفاهم مشترك مع الرئيس أنور السادات، وكذلك مع الرئيس حافظ الأسد، فقد قرر الرئيس أنور السادات العمل بمفرده ولم تكن كلماته للملك حسين بخصوص مباشرته مسؤولياته بنفسه كلمات عابرة، فبينما كان الملك حسين يبحث مع القادة العرب إمكانية تمثيل العرب بوفد واحد قام الرئيس أنور السادات بتأكيد كلماته بشأن مباشرته مسؤولياته بنفسه عندما أعلن أمام مجلس الشعب المصري في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٧م أنه مستعد للذهاب إلى آخر الأرض بل إلى الكنيست الإسرائيلي نفسه من أجل السلام، وبعد عشرة أيام كان الرئيس أنور السادات في إسرائيل يلقي خطابه الطويل في كنيست إسرائيل متحدثاً عن أهمية السلام في تطور الشعوب، وسط ذهول الوطن العربي بشعوبه وقادته^(٢٩).

كان لتلك الزيارة أثرها الكبير في انقسام الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات سميت الأولى جبهة الصمود والتصدي، واتخذت من زيارة الرئيس أنور السادات موقفاً رافضاً، والثانية اتخذت من المبادرة موقفاً متعاطفاً، أما المجموعة الثالثة فقد كان التريث والانتظار موقفها، والدول التي أدانت الزيارة هي سورية، وليبيا، واليمن، والعراق، والجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية، أما الدول التي أيدتها هي المغرب، وعمان، والسودان، والدول التي وقفت موقف المعتدل هي الأردن، والسعودية، وتونس، والإمارات^(٣٠).

كان موقف الملك حسين معتدلاً ومع أنه لم يتم بإدانة الزيارة رغم الضغوط العربية التي واجهها، إلا أنه انتقدها من منطلق أنها كانت مبادرة أحادية الجانب، وفي الوقت نفسه انتقد الملك حسين ردود الفعل العربية العاطفية التي صدرت عن بعض الدول العربية التي أدانت زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل.

عبر الملك عن موقفه المعتدل ذلك في خطاب وجهه إلى الشعب الأردني والأمة العربية، أكد فيه قائلاً: ((إن قرار السادات الفردي هو انعكاس لواقع عربي نعيشه وإنه ورغم التحفظات والاعتراضات المشروعة التي يمكن أن تقوم على المبادرة المصرية، فلا يجب أن تتحول إلى جدار من القطيعة بين الدول العربية وبين مصر))، فدعا الملك القادة العرب إلى تطويق الشرخ وتعزيز التضامن والعمل المشترك من أجل توحيد الصف العربي ومنع الانقسام^(٣١).

يتضح من خطاب الملك موقف الأردن كان يتسم بالمرونة تجاه الزيارة تقوم على أساس الانتظار لمعرفة ما سيحدث، فقد كان الملك حسين يعتقد أنه لا بد من وجود استراتيجية معينة في اتجاه السادات هذا، وكان مصمماً على معرفة هذه الاستراتيجية، فبعد عودة السادات إلى القاهرة اكتشف الملك عبر دمشق أن السادات ذهب إلى القدس دون خطة، معينة ودون صفقة دبلوماسية من وراء الستار، ودون أي شيء بالمقابل فدهش الملك عندما اتضح له أن زيارة السادات للقدس لم تكن سوى محاولة لكسر حالة الجمود واحراج إسرائيل^(٣٢).

رفض الملك حسين دعوة السادات لحضور مؤتمر (ميناء هاوس) الذي عقد في القاهرة في ٣ كانون الأول ١٩٧٧م لبحث عملية السلام والاعداد لمؤتمر جنيف^(٣٣)، فما كان من السادات إلا أن استغل غياب الملك حسين عندما اتفق مع الإسرائيليين على خطة بيغن للسلام في (٢٥ كانون الأول ١٩٧٧م) التي تعد الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي إسرائيلية مع إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وعدّ القدس جزءاً من إسرائيل، فأعلن الأردن في ٢٨ كانون الأول موقفه الراض لهذه الخطة التي يترتب عليها تسليم الأراضي العربية لإسرائيل^(٣٤).

المبحث الرابع

اتفاقية كامب ديفيد وأثرها على العلاقات الأردنية - المصرية

استاء الشارع الأردني من خطوة الرئيس أنور السادات، وعلى الرغم من أنه وجد نفسه في مأزق كبير في ضوء الإخفاق الذي نتج عن زيارته، إلا أنه أثر أن يقدم المزيد من التنازلات والاستمرار في السياسة الانفرادية التي انتهجها.

دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر نظيره الرئيس أنور السادات والإسرائيليين إلى كامب ديفيد، فما كان من الرئيس أنور السادات إلا أن لبي الدعوة سريعاً، ولم يأت يوم ١٧ أيلول ١٩٧٨م حتى كان السادات قد عقد اتفاقيتي كامب ديفيد الشهيرتين الأولى تحدد أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية وتدعو الأردن، وسورية، ولبنان إلى الموافقة عليها والأخرى ترسم أسس معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل^(٣٥).

كان هدف إسرائيل من اتفاقات كامب ديفيد هو أن تتخلص من أي دور مصري كعامل فاعل في أي مفاوضات سلمية في المستقبل مع الدول العربية الأخرى، بينما كان السادات يريد الحصول على السلام مع إسرائيل^(٣٦).

رفضت العديد من الدول العربية اتفاقيتي كامب ديفيد، أما موقف الأردن فقد انضمت إلى الدول الراضة للاتفاقيتين وعدهما انتهاكاً للحقوق الفلسطينية^(٣٧).

وجاء الموقف الأردني في اجتماع لمجلس الوزراء ترأسه الملك حسين في ١٩ أيلول ١٩٧٨م، صدر عنه بيان الحكومة الذي أكد على أن الاتفاقيتين عقدتا نتيجة مباحثات لم يكن الأردن طرفاً فيها، ولذلك فهما لا ترتبان على الأردن أية التزامات قانونية أو معنوية، وأن الأردن يؤمن بالحل الشامل وبعد تخلي مصر عن العمل الجماعي اضعافاً للموقف العربي، وأكد البيان أن الأردن لم يدع للاشتراك في المحادثات ولم يستشر^(٣٨).

وأكد الملك حسين هذا الموقف في خطاب ألقاه في ١٠ تشرين ١٩٧٨م مؤكداً أن قرارات كامب ديفيد اشتملت على ثغرتين رئيسيتين، أولهما هي أنها لم تربط ربطاً لازماً بين الاتفاقية المصرية والإسرائيلية وحل باقي جوانب الصراع العربي الإسرائيلي عن الجبهات الأخرى، وثانيها أنها لم توضح نهاية الطريق بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية والقدس وغزة وتقرير المصير للفلسطينيين^(٣٩).

ومن الجدير بالذكر أن الملك حسين لم يرفض اتفاقيتي كامب ديفيد من حيث المبدأ بل هو يرفض ما جاء في بعض بنودهما، والحقيقة أن اتصالات قد جرت بين السادات والملك حسين قبل مفاوضات السادات وأثنائها مع بيغن وكارتر في كامب ديفيد، إذ كان السادات يرى أن تأييد

الملك حسين قد تكون له قيمة في المعارضة العربية، وهذا يعني أن السادات كان يريد مشاركة الملك حسين ليس لتأدية دوره في محادثات السلام، بل ليضفي بعض الشرعية على عملية ينظر لها العرب على أنها اتفاقية مشبوهة وفي اتصال هاتفي أجراه الملك حسين مع السادات في كامب ديفيد في اليوم العاشر من المفاوضات ١٤ أيلول ١٩٧٨م أبلغ السادات الملك حسين إن المفاوضات تعثرت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لكن ثلاثة أيام أخرى كانت كافية ليعلم الملك أن السادات قد خدعه وأنه قد تم التوصل إلى عقد الاتفاقيتين^(٤٠).

وعندما دعا السادات وكارتر الملك حسين ليشارك في المفاوضات اشترط الملك لاشترائه انسحاب إسرائيل من معظم أراضي الضفة الغربية، بالإضافة إلى القدس الشرقية والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وكان الملك يعلم أنهم لا يستطيعون تنفيذ تلك الشروط^(٤١).

كانت هناك عدد من الاعتبارات التي حددت موقف الملك حسين تجاه اتفاقيتي كامب ديفيد وكذلك موقفه من زيارة السادات إلى القدس فبناء على تطورات الأوضاع منذ مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤م الذي تم فيه اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبناءً على تطورات الأوضاع على الصعيد العربي كان الملك حسين يدرك أنه لا يستطيع المخاطرة وقبول سياسات السادات ما لم يكن متأكدًا من عدة أمور أهمها^(٤٢):

١- تأييد الدول العربية له للقيام بذلك.

٢- موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قيامه بالتفاوض بخصوص الضفة الغربية.

٣- مطالبة سكان الأراضي المحتلة له للدخول في المفاوضات نيابة عنهم.

وعندما عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨م انضم الأردن إلى قائمة الدول العربية في اتخاذ العديد من القرارات التي سيتم تنفيذها في حال عدم قبول السادات التخلي عن الاتفاقيات التي أبرمها وأهمها قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مركز الجامعة العربية من القاهرة إلى مدينة عربية أخرى ووقف المساعدات العربية إلى مصر^(٤٣).

وعندما عقد الرئيس أنور السادات اتفاقيتي كامب ديفيد، استقال وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل التي كانت ايفاءً بوعده قطعه على نفسه، بأن يقدم استقالته إذا شعر بأن السادات في اتجاه حل منفرد بعيداً عن سلام شامل وعادل وكانت استقالته هي ما حصل بعد توقيع الاتفاقيتين^(٤٤).

ورغم الضغوطات الأمريكية القوية على الملك حسين للقبول باتفاقيتي كامب ديفيد، إلا إنه لم يفتنع وبقي يعد الاتفاقيتين بعيدتين عن السلام الصحيح في المنطقة وأن لا مستقبل لهما^(٤٥).

كانت آخر مبادرة انفرادية للسادات هي توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في ٢٦ آذار ١٩٧٩م^(٤٦)، التي ولدت ردود فعل قوية في الساحة العربية أدت إلى عقد اجتماع لوزارة الخارجية العرب في بغداد في اليوم التالي، الذي قرر تأكيد قرارات المؤتمر السابق في بغداد ١٩٧٨م، فتم قطع العلاقات مع مصر وسحب سفراء الدول العربية من القاهرة وقطع العلاقات الدبلوماسية معها وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية التي تم نقل مركزها إلى تونس^(٤٧).

وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربية قام الأردن بسحب سفيره من القاهرة في ٢٨ آذار ١٩٧٩م، ثم عمل على الإعلان رسمياً عن قطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر ١ نيسان ١٩٧٩م، وفي البيان الوزاري الذي ألقاه مضر بدران أمام المجلس الوطني الاستشاري ندد بدران بالسياسة المصرية الانفرادية وبمعاهدة السلام وأشار إلى أنها خروج عن الاجماع العربي^(٤٨)، إذ كانت هناك رغبة مشتركة للنظامين المصري والأردني في السلام مع إسرائيل، ومن المفترض أن يحدث تآلفاً وتقارباً مصرياً- أردنياً، ومع ذلك فقد قطع الأردن علاقاته الدبلوماسية مع مصر ونعزو أسباب هذا التناقض إلى سببين رئيسيين هما:

أولاً:- شعور الأردن أن مشاركته مصر في عملية السلام كان يمكن أن يؤدي إلى تهديد داخلي للنظام السياسي في الأردن، فقيود مؤتمر الرباط ١٩٧٤م التي ساهمت مصر فيها إلى جانب طبيعة التركيبة السكانية في الأردن، تجعل من الصعب تجاوز البعد الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً:- كانت الظروف الاقتصادية التي يمر بها الأردن تحتم عليه الاستمرار في العمل العربي الجماعي في ضوء المساعدات العربية التي كانت تتدفق عليه في ذلك الوقت من دول عربية عديدة، وإذا أخذنا بالاعتبار المساعدات التي كان يحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت تلك المرحلة ضغوطات أمريكية عندما أقر مجلس النواب الأمريكي في عام ١٩٧٩م مشروعاً لمساعدة بعض الدول عسكرياً، لكنه حرم الأردن من أية أموال ما لم يقم بالدور المرسوم له في اتفاقيتي كامب ديفيد، وعدل مجلس النواب الأمريكي عن هذا الحرمان خشية من أن يتوجه الأردن إلى موسكو وبهذا وقع الأردن في سياسة الاعتدال^(٤٩).

وعلى الرغم من اتفاق الطرفين على الأهداف النهائية، إلا أن الملك حسين وجد في سياسة السادات تجاوزاً صارخاً على الضمان العربي مما يعقد المسألة أكثر، ويجعل القضية بالتالي دون حل، فبينما كان الطرفان متفقين على ضرورة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، إلا أن الملك حسين كان في معظم مراحل ذلك الصراع يبحث عن سلام شامل، باحثاً عن من يؤيده من العرب في ذلك، على عكس الرئيس أنور السادات الذي اتخذ قراراته دون استشارة الدول العربية^(٥٠).

الخاتمة:

أشار البحث إلى اضطرابات واسعة في العلاقات الأردنية- المصرية، إذ سعى الأردن من أجل سلام شامل، بينما سعت مصر للحصول على مصالحها على حساب الدول العربية الأخرى دون اللجوء إلى بلد عربي آخر، وعلى الرغم من أن عقد السبعينيات الذي سمي بعقد السادات قد شهد إلى حد ما عدم مسؤولية من قبل صاحب هذا العقد الذي لم يلق بالاً لأي اعتبار، لا للفلسطينيين ولا للسوريين ولا حتى للعرب عموماً من خلال إصراره على إيجاد حل لمصر فقط، في الوقت الذي كان ينادي بالقومية العربية، ومن خلال ملاحظة هذا العقد نجد أن الظروف وتطورات الأحداث قد غيرت الأدوار، فبينما كان الأردن معزولاً عن الدول العربية وكانت مصر في أعظم مكانة لها في بداية العقد، إلا أن نهاية هذا العقد شهدت عكس ذلك تماماً عندما قوطعت مصر عربياً، وأخذ الأردن يجد مكاناً أكثر رحابة مما سبق.

وبالفعل نستطيع القول: إن الصراعات اللببية-العربية إبان تلك المرحلة الحرجة والحساسة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية= قد أسهمت في تبلور حالة مريبة من التشرذم العربي واسع النطاق، الأمر الذي صب في مصلحة الصهيونية العالمية وكيانها الغاصب، فضلاً عن تطور الدور الغربي بشكل عام في منطقتنا العربية من خلال دعمه الواضح والمعلن لإسرائيل على حساب أمانى وتطلعات الشعب الفلسطيني والعرب عموماً، وتحديد الدور السياسي المريب الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية وحتى لحظة كتابة هذه السطور.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

- ١- محمد سليمان الدجاني، النظام السياسي الأردني أركانه ومقوماته، دار الأبحاث والنشر، الأردن، ص ١٣٠.
- ٢- السادات: هو محمد أنور السادات، ولد في محافظة المنوفية عام ١٩١٨م، والتحق بمدرسة الأقباط عام ١٩٢٥م، وفي عام ١٩٥٣م التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، انضم إلى حركة الضباط الأحرار، وشارك بثورة عام ١٩٥٢م، وصارَ عام ١٩٧٠م نائباً لرئيس الجمهورية، واغتيل عام ١٩٨١م. منصور عرابي، محمد أنور السادات ١٩١٨-١٩٨١، الفاروق للطباعة، مصر، ٢٠١٢، ص ١-١٤.
- ٣- وصفي التل: هو وصفي مصطفى وهبي صالح المصطفى التل، ولد في عام ١٩١٩م في مدينة إربد، ينتمي إلى عشيرة التل التي تسكن شمال الأردن، شكل حكومته الأولى في ٢٨ يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٢م خلفاً لحكومة المرحوم السيد بهجت التلهوني، وكان وزيراً للدفاع أثناء أحداث أيلول الأسود، اغتيل وصفي التل في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧١م عندما كان ذاهباً لحضور اجتماع في فندق الشيراتون في القاهرة مع مجموعة من الوزراء العرب. عادل رضا، وصفي التل (القاتل والقتيل)، دار هيروdot للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣٠٩-٣١٢.
- ٤- الملك حسين: ولد عام ١٩٣٥م في عمان، وتلقى علومه الأولية في عمان وتابع بعدها علومه في كلية فكتوريا بالاسكندرية، وتخرج في كلية سانت هرسيت العسكرية في بريطانيا، نودي به ملكاً على البلاد ١٩٥٣م، وحكم الأردن قرابة نصف قرن، تخللتها عدة أحداث، من أهمها حرب ١٩٦٧م، وأحداث أيلول ١٩٧٠م، توفي عام ١٩٩٩م. محمد العابد وسيف الدين صوالحة، رحيل ملك ١٩٥٣-١٩٩٩، ط١، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٧-٣٤.
- 5- Kamal Salibi, The Modern History of Jordan, (London, New York: Tauris Coltd, 1993), P. 253; Avi Shlaim, the Iron Wall, Israel and the Arab World, (New York: W.W.Norton, Company, 2000), P, 313.
- 6- Salibi, Kamal: The Modern history of Jordan, London, New York, I.B, Tauris, Coltd, 1993, P. 254.
- ٧- حافظ الأسد: رئيس الجمهورية السورية، ولد في عام ١٩٢٠م في أسرة فقيرة من الطائفة العلوية، وانضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٤٦م وانتسب إلى الكلية العسكرية عام ١٩٥٢م وتخرج برتبة طيار، ثم انتقل إلى القاهرة مع سرب القتال الجوي في أثناء الوحدة بين سوريا ومصر، وفي عام ١٩٦٦م شغل منصب وزير الدفاع، ثم منصب رئيس الوزراء ١٩٧٠-١٩٧١م، ثم تولى رئاسة الجمهورية ١٩٧١-٢٠٠٠م، توفي عام ٢٠٠٠م. سليمان قسام، الموسوعة السورية الحديثة، دارنة بلس للنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٥٦.
- 8- Arthur R. Day: East-bank, West Bank, Jordan and The Prospects for Peace, (New York: The Council of Foreign Relation, 1986), P. 137.

٩- حسين أبو طالب، السياسة المصرية في البيئة العربية ١٩٧٠-١٩٨٧، بحث قدم في المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية بعنوان (سياسة مصر الخارجية في عالم متغير)، تحرير: أحمد يوسف أحمد، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٦١٢-٦١٣.

10- Musa S. Braizat: The Jordanian- Palestinian Relation ship, The Bankruptcy of the Confederal Idea, (London: British Academic Prees, 1998), P. 147.

١١- موشية زاك: الحسين والسلام، العلاقات الأردنية- الإسرائيلية، ترجمة: دار الجليل، دار الجليل للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص ٢٧٠؛ أحمد الزين، العلاقات المصرية- الإسرائيلية ١٩٧٩-١٩٨٩، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧٧.

12- James Iunt: Hussein of Jordan, A Political Biography, (London: Macmillan London Ltd, 1989), PP. 167-168.

١٣- سيد علي العدروس، الجيش العربي الهاشمي ١٩٠٨-١٩٧٩م، لجنة النشر، عمان، ١٩٨٣، ص ٣٣٨؛

Lunt: Hussein of Jordan, PP. 167-168.

١٤- إسماعيل فهمي: ولد في القاهرة عام ١٩٢٢م، كان سياسياً ودبلوماسياً مصرياً، صارَ سفيراً لمصر في النمسا من ١٩٦٨م إلى ١٩٧١م، ثم صارَ وزيراً للسياحة عام ١٩٧٣م، ووزيراً للخارجية من عام ١٩٧٣م إلى عام ١٩٧٧م. للمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة الحرة، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١/٥.

<https://ar.m.wikipedia.org>.

١٥- زيد الرفاعي: ولد في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٣٦م في مدينة عمان، حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة المطران بالأردن، وحصل على الشهادة الثانوية بمدرسة فيكتوريا بالقاهرة، ثم حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة هارفارد، وماجستير قانون وعلاقات دولية من جامعة كولومبيا، وعمل في الديوان الملكي الهاشمي عام ١٩٦٤م، ثم عين سفيراً للملكة الأردنية في بريطانيا عام ١٩٧١م، شكل حكومته الأولى عام ١٩٧٣م، وشكل حكومته الثانية عام ١٩٨٥م، تولى رئاسة مجلس الأعيان من ١٩٩٧/٦/٨م إلى ٢٠٠٩/١٢/١٢م، واعتزل العمل السياسي في تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٢م بعد أن تم تكليف ابنه السيد سمير زيد الرفاعي لرئاسة الوزراء. دحام فرحان عبد الحميد، موقف الأردن من القضية الفلسطينية ١٩٧٤-١٩٨٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٥، ص ٥٢.

١٦- رائد أحمد ياسين هياجنة، الحياة السياسية في الأردن ١٩٧٣-١٩٨٩م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١١٧.

17- Israel Ministry of Foreign Affairs (MFA), Document No.23, 1947-1974, Separation of forces Agreement.

١٨- هنري كسنجر: سياسي أمريكي، ولد في ألمانيا عام ١٩٢٣م، هاجرت عائلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٨م لتجنب الاضطهاد النازي، وصارَ مواطناً بالجنسية ١٩٤٨م، ثم حصل على شهادة الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية عام ١٩٥٤م، ثم صارَ مديراً لبرنامج الدراسات الدفاعية ١٩٥٩-١٩٦٨م، ثم مستشاراً للأمن القومي ١٩٦٩-١٩٧٥م، ثم صارَ وزيراً للخارجية ١٩٧٥-١٩٧٧م. للمزيد من التفاصيل ينظر: سلام فاضل حسون المسعودي، كسنجر ودوره السياسي في سياسة الانفتاح الأمريكي على الصين ١٩٦٩-١٩٧٧م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣-٦٥؛

S. Hamilton, Hinry Kissinger, Washington, 1999.



١٩- ماتي جولان: المحاضر السرية لهنري كيسنجر في الشرق الأوسط، تعريب: حورية محمود، د.م، ١٩٧٧، ص ١٤٦.

20- Henry Kissinger: years of Upheaval, (Boston: Little, Brown and Company, 1982), P. 797.

21- Shlaim, Avi: Lion of Jordan, The Life of King Hussein in War and Peace, London: Penguin books Ltd, 2007, PP. 384-385.

٢٢- رائد أحمد ياسين هياجنة، المصدر السابق، ص ١١٨.

٢٣- سليمان موسى، تأريخ الأردن السياسي المعاصر ١٩٦٧-١٩٩٥م، لجنة تأريخ الأردن، عمان، ١٩٩٨م، ص ١٥٥؛ محمود أحمد المدني، سياسة الأردن الخارجية ١٩٧٣-١٩٩٠، عمان، ١٩٩٥، ص ٨٨.

٢٤- جيمي كارتر: ولد في ولاية جورجيا عام ١٩٢٤م، خدم في القوات البحرية حتى عام ١٩٥٣م، ودخل الحياة السياسية في عام ١٩٦٢م، ثم صار حاكماً لولاية جورجيا عام ١٩٧٠م، ثم رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٦-١٩٨٠م، فهو الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية. جيمي كارتر، مذكرات الصبا في الريف، قبل الفجر بساعة، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦-٦٦.

٢٥- سايروس فانس، خيارات صعبة، مذكرات المركز العربي للمعلومات، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢.

٢٦- مضر بدران: ولد في مدينة جرش في الأردن عام ١٩٤٣م، حاصل على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة دمشق عام ١٩٥٦م، صار مساعداً لمدير المخابرات الأردنية ١٩٦٥م، ثم مديراً للمخابرات ١٩٨٦م، وشغل منصب رئيس التشريعات الملكية عام ١٩٧٠م، ثم مستشاراً للملك حسين ١٩٧١م، ثم وزيراً للتربية ١٩٧٤م، وتسلم أول وزارة ١٩٧٦-١٩٧٩م، ثم الوزارة الثانية ١٩٨٠-١٩٨٤م، والوزارة الثالثة ١٩٨٩-١٩٩١م. للمزيد من التفاصيل ينظر: رشيد أبو غيدا وعدنان بعيون، من هو الأردن، دار القبس للنشر، د.م، د.ت، ص ١٢.

27- Shlaim, Op, Cit., PP. 396.

28- Al-Madfal, Madiha Rashid, Jordan, The United States and The Middle East Peace Process, 1974-1991, (Cambridge University Press, 1993), P. 41.

٢٩- رائد أحمد ياسين هياجنة، المصدر السابق، ص ١٢٠.

٣٠- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، دار طلاس للطباعة، دمشق، ص ٦٢.

٣١- علي محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء (مجموعة خطب جلالة الملك حسين من سنة ١٩٧٧م إلى ١٩٨٧م)، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨، ص ٣٤.

32- Al-Madfal, Op, Cit., P. 45.

٣٣- بطرس غالي: سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات، مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٩، يوليو/تموز ١٩٨٢، ص ٨٤.

٣٤- سالم الخلايلة: الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، (جذورها - حاضرها - مستقبلها)، المطابع العسكرية، عمان، ١٩٩٨، ص ٦٠٠؛ سلمان الخلايلة، الأردن وفلسطين، وحدة الهدف، سلطنة عمان، ٢٠٠٠م، ص ٨٨.

٣٥- منير الهور- وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٢)، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص ١٨٠-١٨٣؛ رياض بكري، إسرائيل عدو السلام، الدوحة، ١٩٩٨، ص ٥٧.

٣٦- رياض بكري، المصدر السابق ص ٦٠؛

Kenneth Stein, Egyptian-Israeli Relations, Middle East Review of International Affairs, 3 September 1997, P. 27.

٣٧- سوسن حسين، الرأي العام العربي بين التأييد والرفض والحياد، السياسة الدولية، عدد ٥٥، يناير ١٩٧٩، ص ٢٢٢-٢٢٧؛ كريم محمود وآخرون، العرب وجها لوجه: من عدوان الخامس من حزيران إلى غزو الكويت.. دراسة تاريخية سياسية، الرياض، ٢٠٠١م، ص ١٠١-١٠٥.

٣٨- منى محمد خليفة العبدالله، العلاقات الأردنية- السورية في الفترة بين ١٩٧٠-١٩٨٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٦، ص ١١٠؛

R. Bakry, me Middle East 1945-1980, London, 1990, PP.66-67.

٣٩- طه عبدالرحمن طه خصاونة، أثر تطورات القضية الفلسطينية على العلاقات الأردنية المصرية في الفترة من (١٩٧٨-١٩٩٥)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد بيت الحكمة- جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٨، ص ٣١-٣٢.

٤٠- محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، دار طلاس للطباعة والنشر، د.ت، ص ٦٥؛ طه عبدالرحمن خصاونة، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٦.

٤١- رائد أحمد ياسين هياجنة، المصدر السابق، ص ١٢٣.

٤٢- طه عبدالرحمن طه خصاونة، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٦، هالة سعودي، سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية من اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨م حتى مؤتمر السلام تشرين الأول ١٩٩١م، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٤٠، بيروت، نيسان ١٩٩٢م، ص ٢٠٨؛

G. Harold, Israel and The United States of America 1967-1987, Washington, 1996, P. 90.

43- Salibi Kamal, The Modern History of Jordan, P. 259.

44- Al-Madfal: Jordan, The United States and The Middle East Peace Process, P. 48.

٤٥- منى محمد خليفة العبدالله، المصدر السابق، ص ١١١.

46- Israel Ministry of Foreign Affairs (MFA), Document No.251/1977-1979, 26. Marh 1979, Treaty of Peace Between Israel and Egypt. Lester A. Soble: Peace-Making in The Middle East, (New york: Facts on Fill Inc, 1980), PP. 254.

٤٧- قرارات وزراء الخارجية العرب في يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩م، وثيقة ٧٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٥٥-٣٥٧؛ شريف العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، دار واسط للطباعة، دم، ١٩٨٠، ص ١٢١-١٢٣؛ طه عبدالرحمن طه خصاونة، المصدر السابق، ص ٦٦.

٤٨- طه عبدالرحمن طه خصاونة، المصدر نفسه، ص ٦٦.

٤٩- رائد أحمد ياسين هياجنة، المصدر السابق، ص ١٢٦؛

Al- Madfal, Op, Cit., P. 80.